





## فلسطين وخيارات المرحلة الراهنة... هل من مشروع بديل؟

**مهين الطاهر**

ما هي إلا أيام وأسابيع نعدناها، ينتهي بعدها صبحج الانتخابات الفلسطينية وصخبها، ويتضح أنها لم تكن قادرة على الإجابة عن الأسئلة المصيرية. وفي أكثر التوقعات تفاؤلاً، إن فُتحت صناديق الاقتراع في وقتها، ولم يتم تأجيلها، فإنها قد تدبر الانقسام من دون أن تحقق المصالحة، وقد تفتح الباب للعودة إلى دائرة المفاوضات، من دون أن تتقدّم هذه خطوة واحدة على طريق تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. قد تتغير الوجوه، من دون أن تتغير البرامج، وستكتشف قوى وفصائل حجمها الحقيقي، لكنها على الأرجح ستبقى كما كان حالها سابقاً، تحاول البقاء في المشهد من دون تأثير يذكر فيه، ولن تتحقق وحدة الشعب فيها طالما أن انتخاب رئيس «دولة» فلسطين، لا يشارك فيه سوى ثلث الشعب الفلسطيني، مع غياب فلسطينيي الشتات وفلسطيني الداخل المحتل منذ عام 1948، وما دام المجلس الوطني الفلسطيني يعيّن أعضاؤه وفق نظام المحاصصة، ويتم تغييب منظمة التحرير، والعتب ببرامجها، والاستمرار في تجربة الحزب، والحيولة دون بناء مشروع وطني فلسطيني مقاوم، يستند إلى التمسك بالرواية التاريخية للشعب الفلسطيني في مواجهة الرواية الثوراتية الصهيونية، ويستكشف حلقة نضاله المركزية، ويطور أشكالها وأساليبها. ما يجري الآن ليس سوى فترة قصيرة المدى، سنكتشف نتائجها سريعاً، وربما تفتح الباب أمام تفكير جذي، وممارسة عملية، باتجاه السعي إلى بديل وطني قادر على النهوض من تحت ركام اتفاق أوسلو، وبرائن التنسيق الأمني، ومحاولات التطبيع العربي مع العدو الصهيوني.

في واقعنا الراهن، هناك من لا يزال متمسكاً بحل الدولتين، باعتباره يمثل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، على الرغم من المدى الزمني الطويل الذي ظل فيه هذا الحل سائداً في فكر الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة. ولعلنا نستطيع القول إن البداية لم تكن باتفاق أوسلو، وإنما قبل ذلك، منذ تبنت الفصائل الفلسطينية برنامج النقاط العشر عام 1974، حين تحلّت عن شعار تحرير كامل التراب الفلسطيني عبر الدعوة إلى إقامة سلطة فلسطينية وصُفت يومها (وبها للمفارقة) بانها مقاتلة، وبأنها ستقام على أي بقعة أرض «تحتزّر»، مع يقين القيادة الفلسطينية أنها، إن أقيمت، فستكون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وستتم محاولة استعادتها عبر الإنخراط في مشاريع التسوية. ومنذ ذلك التاريخ، سلكت هذه القيادة مساراً متعرّجاً مزج ما بين التصدي للمحاولات التصفية الصهيونية والرغبة في الحلاق بقطار التسوية، وحزج مقدها فيه. وتخلل ذلك قتال ودفاع عن مواقع الثورة الفلسطينية المسلحة، وتنازلات متدرّجة تعاطلت حتى أصبحت هي الوجهة الغالب منذ إعادة إنتاج «أوسلو» في عهد الرئيس محمود عباس، حيث فقد هذا المشروع جميع حيثيات وجوده واستمراره، مع فشل المفاوضات العنيفة في تحقيق أي منجز، وسط تغول الاستيطان، والاستيلاء على أكثر من 70% من مساحة الضفة الغربية بذرائع

متعدّدة، مع ثمانمئة ألف مستوطن يهودي، بحيث تحوّلت إلى نقاط منفصلة جغرافياً، نتهي أي إمكانية واقعية لإقامة دولة، كما جاء في تقرير «بتسيلم» (منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية). ثمة اتجاه متزايد في أوساط من أمثوا حل الدولتين يميل إلى انتقاد اتفاق أوسلو، وصولاً إلى رفضه، والمطالبة بإلغائه، وسحب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، كما عبّرت عن ذاك قرارات المجلس المركزي الفلسطيني المتكررة، قبل أن تنكص عنها السلطة الفلسطينية. وتعود إلى ما كانت عليه قبل مايو/ أيار 2020، بما فيها التنسيق الأمني، وأموال المقاضاة الضريبية، ووفق الشروط الإسرائيلية، على أن الاتجاه الغالب في هذا التيار ما زال يعتقد أن في اتفاق أوسلو إيجابيات، أهمها «اعتراف» إسرائيل بالشعب الفلسطيني، كما قال صائب عريقات مراراً، مفسّراً ذلك بان اعترافها بتمثيل المنظمة الشعب الفلسطيني في المفاوضات هو بمنزلة اعتراف صهيووني بوجود شعب فلسطيني؛ في حين يعتقد آخرون أن إسرائيل هي التي تعمل على تقويض اتفاق أوسلو، فلماذا يلغيه الفلسطينيون، وتمنح مبرراً لتقويض السلطة شرعيتها المدنية على هذا الاتفاق؟ على أن النقطة الأهم هنا أن أغلب من ينتقدون مسار المفاوضات، وتعرّ السلطة وعجزها، من مؤيدي حل الدولتين، إنما يتخذون هذا الموقف، احتجاجاً على أسلوب الأداء وكفاءة الأشخاص المتفاوضين، وليس على الاستراتيجية ذاتها (ناصر القدوة مثلاً)، فالمشكلة، في نظرهم، هي في تجميد الاستيطان يوماً واحداً، أو في تفكيك مستوطنة واحدة قائمة. يقتصر الحديث هنا على الاتجاه العام لهذا البرنامج، متجنّبين التطرّق لبعض الذين يعتبرون هذا الحل بمنزلة قرّاعة، يظنون، والظن هنا إثم كبير يتجاوز بعضه، أنهم قادرون على التلويح بها لإخافة الإسرائيليين، وحملهم على القبول بحل الدولتين، باعتباره أهون الشّرين، أو استخدامها للتقليل من مخاطر الاستيطان ودوام الاحتلال، ما دام الجميع سيعيشون في دولة واحدة، فعند اتجاهات هامشية لا تستحق التوقف عنها.

المقصود هنا برنامج الدولة الواحدة هو الذي يعتبر أنه امتداد لفكرة منظمة التحرير الفلسطينية، أوائل سبعينيات القرن الماضي، والمتعلقة بإقامة دولة ديمقراطية، وصفها بعضهم في حينه بالعلمانية، تتعايش فيها جميع الأديان، مع تطوير لهذه الصيغة، بحيث تتحدّث عن دولة ديمقراطية واحدة على الأرض الفلسطينية كاملة، ولسكانها على اختلافهم وتعدّدهم، مع مناداتها بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ورفضها الصهيونية. في الوقت الذي تعترف فيه بنشوء قومية يهودية في فلسطين، وإن لم تكن اليهودية قومية في الأصل.

يعتقد أنصار هذا التوجه أن واجبهم يكمن في تقديم حل إنساني «عادل» للقضية الفلسطينية، يعالج أيضاً مشكلة «المواطنين» اليهود. وهي أفكار تلتقي، في بعض جوانبها،

مع حلول أخرى، مثل دولة لجميع مواطنيها، ودولة ثنائية القومية، وشعبين في دولة واحدة، وهي جميعها تنطلق من الرغبة ذاتها في تقديم صيغ منطقية لحلول مستقبلية، في محاولة لإحراج الخصم المتمثل في الجانب الصهيوني المهيم والمسيطر، وكسب تأييد المجتمع الدولي لها. ولا شك في أن ثمة أفراداً يهوداً يساريين متحرّزين من الصهيونية، وغالبيتهم من الوسط الأكاديمي، مؤمنون بهذه الأفكار، لكن من غير المحتمل أن تحقق مثل هذه الأفكار اختراقات مهمة داخل الوسط اليهودي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو اليمين الصهيوني الديني.

هنا تبرز أسئلة عدة؛ هل المرحلة هي مرحلة طرح حلول؟ هل موضوعنا نظري إلى درجة التحيل أن طرح صيغة منطقية لحل الصراع قد تشكل مفتاحاً لهذا الحل؟ وهل يتفق ذلك مع فهمنا للحركة الصهيونية؟ وهل على الضحية أن تقدّم حلاً للجلاء، خارج إطار تحزرها من قبضته؟ وكيف يمكن أن تحقق هذه الحلول اختراقاً داخل المجتمع الصهيوني، من دون مراكمة النضال، وإحداث تغيير واضح في ميزان القوى، قد يدفع فئات منه إلى الاعتراف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني؟ فالسؤال هنا بشأن أولويات العمل والنضال، أما الحلول فلم يثن أوانها بعد، وأوانها مرهون بتغيرات كبرى. حتقاً لا ينبغي وجود أفكار عن إلقاء اليهود في البحر، وجل التركيز في هذه المرحلة يجب أن ينصب على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وضرورة الاعتذار عن الجرائم التاريخية التي ارتكبت بحقه، والسعي إلى مراكمة النضال الفلسطيني، وفضح الممارسات الصهيونية التي تتشكل بمجموعها نظام إبارتهايد يفرض نفسه على الشعب الفلسطيني كله.

ثمة مخاوف أخرى مشروعة تدور حول كيفية حماية فكرة الدولة الواحدة من الوقوع في شرك المساواة في الحقوق المدنية، والحصول على بعض مكتسبات صغيرة في الإطار الثقافي، مع استمرار الهيمنة الصهيونية على جميع مناحي الحياة، وهو ما يلاحظ حالياً في ممارسات بعض القوى والأحزاب العربية، مثل التصويت لبيني غانتس، أو الوقوع في فخ الأسرلة، بذريعة تحقيق خدمات للمجتمع العربي، بحيث تحُزّل قضيتنا من قضية شعب يطالب بالتحزّر وبحقوقه التاريخية إلى قضية حقوق مدنية.

ويشأن الكفاح المسلح، من حيث المبدأ، شأنه شأن جميع أشكال النضال، يمثل شكلاً مشروعاً لجميع الشعوب التي تقاتل من أجل حريتها، وفي طبيعتها الشعب الفلسطيني الذي يقاثل ضد الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي. وقد كانت مرحلة الكفاح المسلح في الستينيات، والسبعينيات، وأوائل الثمانينيات، مرحلة ذهبية في تاريخ الشعب الفلسطيني، وثمة حينٍ لدى بعضهم بالعودة إلى تلك المرحلة وذلك البرنامج. لم تعد قواعد الارتكاز في دول الطوق المحيطة بالكيان الصهيوني (الأردن وسورية ولبنان) موجودة أو متاحة للعمل الفلسطيني المسلح كي ينطلق منها؛ الكفاح المسلح من الخارج إلى الداخل الفلسطيني لم يعد ممكناً، وهو يحتاج متغيرات عربية، وربما إقليمية كي

## استعادة الكفاح المسلح برنامجاً كاملاً، و حلقة مركزية للنضال الفلسطيني في المرحلة المقبلة، أمر متعذّر، وغير عملي

## الانتفاضة الثانية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لكنها ما زالت بحاجة إلى التقييم والمراجعة والنقد، واستعادة دروسها الثمينة

يعود، وحتماً ليس بالأشكال والأساليب السابقة ذاتها.

في الانتفاضة الثانية، نُفِدت الفصائل والكتائب الفلسطينية، على تعدّدها، عمليات عسكرية بطولية ضد العدو الصهيوني، تراوحت ما بين العمليات الاستشهادية في العمق الإسرائيلي، والدفاع عن المدن والمخيمات الفلسطينية، وقد حظيت هذه العمليات في بداية الانتفاضة بدعم وتأييد من الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي اعتقد أن بإمكانه من خلالها إجبار الحكومة الإسرائيلية على تقديم بعض التنازلات له، بعد فشل مباحثات كامب ديفيد، لكن الحكومة الإسرائيلية لم ترصّخ لذلك، ولم تكن لدى القيادة الفلسطينية استراتيجية واضحة ترتقي إلى مستوى البطولات السابقة. كان الهدف انخراع بعض التنازلات، والعودة إلى المفاوضات، ونتيجة هذا الموقف الذي يميل إلى التصعيد يوماً، ومن ثم يعود ويرصّخ للضغوط، فيطلب التهدئة، فقدت عرفات ثم قتل، وتامت قيادات السلطة على الانتفاضة. الانتفاضة الثانية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لكنها ما زالت بحاجة إلى التقييم والمراجعة والنقد، واستعادة دروسها الثمينة. على الصعيدين العسكري والسياسي، ورواية قصصها الحقيقية. في قطاع غزة، نمت وتطورت نادية مقاومة في الأردن، حين طلب منه تقديم قائمة كتاب وكاتبات عرب في الشأن النسوي العربي، كتب قائمة ضمن ثلاثة وثمانين اسماً، ثمانون منهم ذكور لم يكتب أغلبهم في الشأن النسوي، وثلاث سيدات (فقط) منهن كانت السعداوي، وقال عنها إنها كافية للحديث عن النسوية؛

خاتماً، لو قبض لفاروق حسني الترشح للمنصب، كان سيقدّم ويعين هؤلاء كلهم في فريق علاقاته العامة؛ الثقافي... لئلاسف.

مالموت، هنا أستعيد الشاب العشريني الذي خاطر بحياته، ولا أعلم أين هو، في دولة تبني سجنًا كل شهر، فقط لينتزع حق التفكير والنقد والابتكار، وليس حق اتخاذ موقف خطابي سياسي، فقط. وأغلب الظن أنه إن مات فلن تلتفت له أي من الجوّقتين، وأمثاله كثر. ولئلاسف أغلب الجوّقتين الباكية والمهلهلة لوفاة السعداوي لم تراكم أي ممارسة نقدية و/أو معرفية على إرثها، بل ولم تناد إلى ذلك، وليست معنية به. لقد انشغلت كلتا الجوّقتين في التطبيق من حيث الخواء، والضوضاء معاً. لم تات أي منهما لبناء شكل نقدي مقارن، ولو من باب المراكمة على خطابها السياسي، بين السعداوي وكيشيا علي مثلاً، أو أمال قرامي، أو ألفة يوسف، أو رجاء بن سلامة، أو أمنة ودود، أو ريتا فرج، أو فاطمة المرنيسي، أو عائشة جسنجر، أو غيرهن، بل وحتى نقد مواقفهن السياسية. أتذكّر أحد القيمين على نادي قراءة في الأردن، حين طلب منه تقديم قائمة كتاب وكاتبات عرب في الشأن النسوي العربي، كتب قائمة ضمن ثلاثة وثمانين اسماً، ثمانون منهم ذكور لم يكتب أغلبهم في الشأن النسوي، وثلاث سيدات (فقط) منهن كانت السعداوي، وقال عنها إنها كافية للحديث عن النسوية؛

خاتماً، لو قبض لفاروق حسني الترشح للمنصب، كان سيقدّم ويعين هؤلاء كلهم في فريق علاقاته العامة؛ الثقافي... لئلاسف.

## فلسطين وخيارات المرحلة الراهنة... هل من مشروع بديل؟

منظمة، وبنّت شبكات من الأنفاق، وطورت قدراتها الصاروخية، بحيث أضحت تشكل قوة ردع قادرة على الوصول إلى مختلف المدن الإسرائيلية، وشل الحياة في الجبهة الداخلية للعدو الصهيوني.

الجهد العسكري في غزة إنجاز كبير، ينبغي المحافظة عليه، والتمسك به، وعدم إخضاعه لمساومات الانقسام والمصالحة والسلطة، والحذر من تلك الحلول التي تستهدف احتواء هذا السلاح، وتفكيك شبكات المقاومة. الجهد العسكري في غزة دفاعي بالدرجة الأولى، واستخدامه أحياناً لفك الحصار أو تخفيفه هو أيضاً إجراء دفاعي، فالحصار والتجويع هما من الأعمال الحربية بامتياز. أما الحديث عن كون هذا الفعل العسكري جزءاً من فعل أكبر على مستوى المنطقة، فهو أمر متروك للتطورات في المنطقة والإقليم، ولا يمكن التنبؤ به الآن، ولكن حسبنا أن نذكر أن عملاً مشتركاً لم يحدث سابقاً لدى تعرّض غزة لثلاث حروب، أو لدى تعرّض جنوب لبنان للاجتياح، فالأمر أكثر تعقيداً مما يبدو، ولندعها متروكة لوقتها.

شهدت الضفة الغربية أيضاً أشكالاً للفعل العسكري، بعضها تشكل من محاولات متفرقة ومتباعدة لعمك عسكري منظم، أما الوجهة الرئيس فكان تلك العمليات الفردية المجيدة، من طعن بالسكاكين، ودهس بالسيارات والشاحنات، وحوادث إطلاق النار، في ما يمكن أن نطلق عليه اسم «عمليات الذئاب المنفردة»، وهذه ستستمر وتتصاعد باستمرار الاحتلال، ولعلها البديل الشعبي لظاهرة الكفاح المسلح. مما سبق، نخلص إلى أن استعادة الكفاح المسلح برنامجاً كاملاً، و حلقة مركزية للنضال الفلسطيني في المرحلة المقبلة، أمر متعذّر، وغير عملي، ولا يتواءم مع الظروف الحالية، لكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة تمكّن من إجتراح أشكال وأساليب أخرى لا تقل أهمية عن المرحلة السابقة.

تتعدى إشكاليات رؤية الوضع الحالي مسألة البرامج والتصورات إلى الأدوات، والفصائل التي تحملها وتنضه بها، إذ تعاني الساحة الفلسطينية من سلطة عاجزة تحمل مشروع حل الدولتين، وهي لا تنجم بالحد الأدنى من الحكم الذاتي الفائق جميع مظاهر السيادة، على نحو يندّر تحولها، وعبر سياسات التنسيق الأمني، والتعاون الاقتصادي، إلى جيوب معزولة خاضعة لإرادة الاحتلال وهيمنته كلياً، ما لم تتحوّل إلى سلطة خدمات للشعب الفلسطيني، تُؤدي دوراً شبيهاً بدور البلديات، بعيداً عن أي دور سياسي، أو تنسيق أمني مع العدو، وتستعيد منظمة التحرير دورها القيادي النضالي بعد إعادة بناؤها. أما الفصائل، فقد ترهل أغلبها، ولم تعد تمثل سوى ماضٍ مجيد تعيش على ذكراه، لكنها غير قادرة على تجديده أو الاحتفاظ به.

يجب أن تنطلق أدوات المشروع الفلسطيني الجديد من مبادئ النضال، وعبر تصعيد المقاومة الشعبية، وأشكال النضال الأخرى، بحيث تفرز هذه المبادئ أدواتها النضالية، وقياداتها الجماهيرية، وهي مهمة تقع على عاتق جيل الشباب، بالدرجة الأولى، في فلسطين والشتات.

(كاتب فلسطيني)

يعود، وحتماً ليس بالأشكال والأساليب السابقة ذاتها.

في الانتفاضة الثانية، نُفِدت الفصائل والكتائب الفلسطينية، على تعدّدها، عمليات عسكرية بطولية ضد العدو الصهيوني، تراوحت ما بين العمليات الاستشهادية في العمق الإسرائيلي، والدفاع عن المدن والمخيمات الفلسطينية، وقد حظيت هذه العمليات في بداية الانتفاضة بدعم وتأييد من الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي اعتقد أن بإمكانه من خلالها إجبار الحكومة الإسرائيلية على تقديم بعض التنازلات له، بعد فشل مباحثات كامب ديفيد، لكن الحكومة الإسرائيلية لم ترصّخ لذلك، ولم تكن لدى القيادة الفلسطينية استراتيجية واضحة ترتقي إلى مستوى البطولات السابقة. كان الهدف انخراع بعض التنازلات، والعودة إلى المفاوضات، ونتيجة هذا الموقف الذي يميل إلى التصعيد يوماً، ومن ثم يعود ويرصّخ للضغوط، فيطلب التهدئة، فقدت عرفات ثم قتل، وتامت قيادات السلطة على الانتفاضة. الانتفاضة الثانية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لكنها ما زالت بحاجة إلى التقييم والمراجعة والنقد، واستعادة دروسها الثمينة. على الصعيدين العسكري والسياسي، ورواية قصصها الحقيقية. في قطاع غزة، نمت وتطورت نادية مقاومة في الأردن، حين طلب منه تقديم قائمة كتاب وكاتبات عرب في الشأن النسوي العربي، كتب قائمة ضمن ثلاثة وثمانين اسماً، ثمانون منهم ذكور لم يكتب أغلبهم في الشأن النسوي، وثلاث سيدات (فقط) منهن كانت السعداوي، وقال عنها إنها كافية للحديث عن النسوية؛

خاتماً، لو قبض لفاروق حسني الترشح للمنصب، كان سيقدّم ويعين هؤلاء كلهم في فريق علاقاته العامة؛ الثقافي... لئلاسف.

## نوال السعداوي بين النقائص

**عبدالله البياريا**

في إحدى لقاءاته الإعلامية، إنان فترة ترشحه لرئاسة منظمة اليونسكو، المعنية بالثقافة والفنون، استشهد وزير الثقافة المصري الأسبق، فاروق حسني، في رده على سؤال مضيفته الفرنسية عن إنجازاته في ميدان الثقافة، وتحوّله الترشّح للمنصب، بمنح الكاتب المصري سيد القمني جائزة الدولة التقديرية عن مجمل أعماله، وهو المتهم بالإساءة إلى النبي الكريم، في مجتمع «متدين بطبعه» (1)، ومتابع للبرامج والقنوات الدينية، وتكثر في مساجده حلقات التدين السلفي، بل وباتت تلك المساجد تُخرج دعاة جددًا كل يوم، مفسّراً ذلك بأن «هذه هي الثقافة»، ذاك هو المشهد الأول الذي يحضرنه في ظل موضوعنا الرئيس عن وفاة الكاتبة المصرية نوال السعداوي، وتعاملنا، نحن المجتمع العربي، معه. المشهد الثاني هو لشاب مصري تداولت وسائل الإعلام العالمية صورة له، لم يظهر فيها وجهه، لكنه ظهر وكأنه يرتدي بزّة رائد فضاء، يطير بها، حاصلاً في يده قنبلة غاز، ليقتفها تجاه قوات الأمن، في المواجهات بين شباب الثورة وشاباتها وقوى الأمن المصرية في عام 2012. التقبته حينها في تلك المواجهات، وسألته عن تلك البرّة التي جعلته لا يُقهر في مواجهة قتال الغزاة التي استخدمتها قوى الأمن حينها باستراتيجية قتل، وليس تفريقاً

نائب لرئيس التحرير **حسام كضاني** ■ مدير التحرير **ارست حوري** ■ المحرر الفني **إمام منعم** ■ السياسة **جوانة فريحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **جمانة درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ **الراب** **معت البياريا** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نيك التلياني** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
المكاتب الرئيسية، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
مكاتب الدوحة
الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
هااتف: 0097440190600

مكتب بيروت
بيروت - الجزيرة - شارع البستور - بناية 33 west end
هااتف: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني:
Email: info@alaraby.co.uk
للشتركات:
alaraby.co.uk/subscriptions
هااتف: 097440190635 - جوال: 097450059977
للإعلانات:
alaraby.co.uk/ads